

حكايكا

سيارات مهترئة تشوه طرقات دير الزور مجلس المدينة: لا نملك معدات لترطيمها

حمزة المحمد

علمت «الوطن» من مصادر أهلية في مدينة دير الزور أن الأحياء المحررة تعاني انتشار ظاهرة المركبات المعطلة والمهترئة جراء الأعمال الإرهابية، مبينين أن هذه المركبات تنتشر على جوانب الطرقات والأزقة وبالقرب من المنازل، الأمر الذي بات جاسساً يومياً يؤرق حياة الأهالي نتيجة ما تخلفه من أضرار.

ويعبر الأهالي عن قلقهم من وجود مركبات قديمة حيث أصبحت مصدر انبعاث الروائح الكريهة ومرتعاً للزواحف والقوارض ومكباً للنفايات في ظل الإهمال والتقصير المتكرر من مجلس المدينة الذي يتحجج بنقص في الآليات والعمال، مطالبين بأن تكون مدينة دير الزور مظهرها مثل باقي المناطق التي تحررت وأن يتم الاهتمام بالجانب الخدمي، وأن يتم العمل على إزالة هذه السيارات من مناطق انتشارها ويتم وضعها في ساحة الحجز.

النائب العام في محافظة دير الزور القاضي ماجد العلي، أكد لـ«الوطن» أن هذا الأمر يخص مجلس مدينة دير الزور، منوها بأنه وحتى تاريخه لم يقدم مجلس المدينة بأي كتاب حول هذه المعضلة، مبدياً استعدادها للتعاون بهذا المجال مع الجهات المعنية بما فيها المحافظة وتكليف جهة حكومية متفق عليها لإزالة هذه الآليات المهترئة، وتنظيم ضبط وما يلزم لجمعها، ليتم وضعها في مكان وساحة حجز مخصصة لهذه الغاية.

من جانبه بين رئيس مجلس مدينة دير الزور رائد مندبل، أن هذه الآليات المهترئة تعود ملكيتها للمواطنين، وهذا الموضوع متأرجح بين من يؤيده من حيث بقاء الآلية بمكانها وتنظيم الضبط للحفاظ على حق من جهة وبين من يعارضه لغياب أصحابها وما تخلفه هذه الآليات وراءها من سلبات من جهة أخرى.

ولفت مندبل إلى أن مجلس المدينة يعمل الآن على خطة مستقبلية لترحيل هذه الآليات وتأمين كراج حجز لها، وذلك من خلال إعداد الضبط اللازم بشكل نظامي وأصولي بخصوص كل آلية لإزالتها، بغية الحفاظ على حقوق المواطنين، موضحاً أن هناك إجراءات قانونية وقضائية لاتخاذ قرار جماعي بالتنسيق بين مجلس المدينة والمحافظة وقيادة الشرطة، لحفظ الحقوق المادية.

وأوضح مندبل أن ما يعيق عمل مجلس المدينة هو نقص الآليات، وما لحق بها من خراب، ففي حين كان يمتلك مجلس المدينة ١٦٠ آلية بين سيارات وجرافات آلية قبل الأزمة اليوم لا يتوفر منها سوى ١٥ آلية لاسترجار المركبات المهترئة، ولا يمكن إزالتها إلا بتوفر الرافعة ولوردر لتحميلها، مضيفاً: وهاتان الآليتان غير متوفرتان لدينا الآن.

١٥ حالة تزويج لعملة مزورة العام الحالي معظمها للدولار.. وتصريف الليرة المزورة في سوق الغنم انخفاض في تزوير معاملات المغتربين إلى أربع حالات شهرياً ومكاتب تزوير بالسعودية

١٥٠ عملية تزوير العام

الحالي منها مستودعات

أدوية زورت الصلاحية

قرارات تعيين مزورة

قصص غريبة في تزوير

العقارات منها شخص

احتال على خالته بعدما

أمنتها على منزلها



محمد منار حميجو

أعلن مصدر في إدارة الأمن الجنائي عن انخفاض المعاملات المزورة التي يتم تزويرها من مغتربين سوريين وترسلها وزارة الخارجية والمغتربين إلى الإدارة من ٢٠ معاملة أسبوعياً إلى أربع شهرياً بما في ذلك الشهادات الجامعية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد المصدر أنه يوجد مكاتب في السعودية لها صفحات على الفيسبوك لتزوير سندات الإقامة للمغتربين السوريين لإرسالها إلى سورية، موضحاً أن هناك بعض المغتربين يستخرجون سند الإقامة بشكل نظامي إلا أن تصديقه يحتاج إلى سفرهم إلى البحرين باعتبار أن التصديقية السورية موجودة هناك إلا أنهم يجدون أن هناك تكلفة في سفرهم وبالتالي يلجؤون إلى هذه المكاتب لتصديقها وإرسالها إلى السفارة إلا أنها تصديقها بأختام مزورة.

وأضاف المصدر: تم التنبيه عبر مواقعنا أنه لا يوجد أي تعاون مع هذه الصفحات التي لها مكاتب حتى إنه تمت مخاطبة بعض المغتربين للمطالبة بإغلاق تلك الصفحات باعتبار أنها تعمل خارج الأراضي السورية.

وذكر المصدر بعض القصص الغريبة المتعلقة بتزوير العقارات منها أن امرأة تركت ابن أختها في بيتها لمدة خمس سنوات ليعيش مع أمها إلا أنه بعد وفاة الجدة زور وكالة عقارية ومن ثم باع البيت بالكامل.

ولفت المصدر إلى أن من القصص الغريبة أيضاً أن إحدى النساء وكلت شخصاً حتى يؤجر لها منزلين إلا أنه زور الوكالة من أجار إلى بيع ومن ثم باع العقارين.

وفيما يتعلق بتزوير الوثائق الرسمية أكد المصدر أنه في العام الحالي كانت نسبة التزوير شبه معدومة وخصوصاً ما يتعلق بتزوير دفاتر الخدمة وكذلك الحال وثيقة التأجيل التي كانت تمنحها الجامعة للطلاب إضافة إلى أن أغلب الشهادات الجامعية

المزورة التي يتم التحقيق فيها تم ضبطها في الأوامر الماضية، لافتاً إلى أنه تم ضبط العديد من قرارات

التعيين في الوظائف للنصب على صاحب العاقبة.

وتكشف المصدر أن العام الحالي طغى عليه تزوير العملة سواء الليرة أم الدولار فتم ضبط نحو ١٥

حالة لتزويج عملة مزورة هذا العام، مؤكداً أن مصدر

تزوير الدولار هو لبنان ويتم تهريبه عبر سورية إلى العراق باعتبار أن العام الحالي كان هناك خط عبور

إلى هذا البلد.

وفيما يتعلق بتزوير العملة السورية فإن المزورين يلجؤون إلى الأسواق التي تحتاج إلى أموال لتهريب

نسب من هذه الأموال المزورة مثل سوق الغنم أو الهال وغيرها من هذه الأسواق.

وأكد المصدر أنه تم تنظيم أكثر من ١٥٠ ضبط

تزوير مختلفة سواء تزوير وثائق رسمية أم عملة

مواد غذائية، لافتاً إلى أنه تم ضبط حالات تزوير

لصلاحيات أدوية.

وأكد المصدر أنه تم ضبط أكثر من مستودع أدوية

يغير أصحابها صلاحيات الصلابة فهناك أدوية

تنتهي صلاحيتها بعد شهر إلا أن صاحب المستودع

يزيل القديمة ويضع لصلابة جديدة تكون فيها مدة

الصلاحية ستة على علمه الدواء.

ورأى المصدر أن هناك انخفاضاً في عمليات التزوير

مقارنة في الأوامر الماضية نتيجة التشدد الكبير في

هذا الموضوع حتى إن العقوبة مشددة في القضاء،

مشيراً إلى أن حالات التزوير في المناطق التي توجد

فيها الدولة قليلة على حين التزوير يكون في المناطق

التي تقع خارج السيطرة ولا توجد فيها مؤسسات

للدولة.

ولفت المصدر إلى أن أي شخص من الممكن أن يزور

تعيينات مرتقبة لرؤساء أقسام الكليات في الجامعات

مصادر رسمية لـ«الوطن»: نعد لدراسة تفصيلية عن وضع المستنفدين بعهددة مجلس الوزراء.. إيفاد معيدين أوائل من الجامعات الخاصة لمصلحة «الحكومية»

فادي بك الشريش

كشفت مصادر رسمية في وزارة التعليم العالي لـ«الوطن»، عن التحضير لدراسة مفصلة لوضع الطلاب المستنفدين وذلك بعد انتهاء دورة المرسوم، على أن يتم حصر أعداد الطلاب والموضوع من مختلف حيثياته، وخاصة أن هناك فرصة للتقدم لدورة المرسوم خلال امتحانات الفصل الدراسي الأول.

ولاستفاد المصادر إلى دراسة وضع مدد وذلك بالتنسيق مع عمادات الكليات وذلك مستقبلاً إلى التعليم الموازي لتكون بمنزلة فرص أمام الطلاب تؤدي بهم إلى الفصل من الجامعة إذا لم يستفد منها، منوها بأن الأمر يتطلب تعديلاً طرأ على قانون تنظيم

كما أشارت المصادر إلى طلب التعليم العالي

من الجامعات بموافقاتها بالأسماء المرشحة

وتسلم رؤساء أقسام في الكليات، على أن يتم إصدار القرارات لكل جامعة على

حده فور الانتهاء منها، علماً أنه صدرت

التعيينات الجديدة لعدد الكليات وأبواب

للشؤون الإدارية والطلاب والعلمية في

جميع جامعات النظر، مع احتفاظ البعض

بمنصبه واستكمال فترة تسلمه عميداً

لكلية.

ولفتت المصادر إلى أن مشروع اختيار

معيدين أوائل من الجامعات الخاصة

وإيفادهم لاستكمال دراسة الماجستير



والدكتوراه في الجامعات الحكومية أصبح

في مجلس الوزراء بعد رفعه من التعليم

العالي، على أن يتم إيفاد المعيينين داخلياً أو

خارجياً بهدف رقد وتعيين كوادر تدريسية

على ملاك الجامعات الخاصة، وبذلك يعتبر

هذا الإجراء كبدل عن الدراسات العليا.

علماً أن الوزارة أعدت مشروع مرسوم

لإيفاد الخريجين الأوائل أو المعيينين من

الجامعات الخاصة لاستكمال الدراسات

العليا في الجامعات الحكومية من ماجستير

ودكتوراه، على أن يعودوا إلى جامعاتهم

الخاصة كأعضاء هيئة تدريسية، ومن ثم

إيفاد معيد في كل عام دراسي في كل برنامج

خلق كادر لدى الجامعات الخاصة، ولا

سيما وأنه تم تشكيل لجنة فنية لدراسة

الموضوع.

ويصنف مشروع المرسوم على أن تترزم

المؤسسة التعليمية الخاصة بتأمين أعضاء

هيئة التدريس متفرغين كلياً وفق قواعد

الاعتماد العلمي، ويشترط في أعضاء الهيئة

التدريسية ألا يكونوا مرتبطين بجامعة

حكومية أو جهات عامة، كما يجوز بقرار من

الوزير بناء على اقتراح المؤسسة التعليمية

الخاصة وموافقة مجلس التعليم العالي

إيفاد معيد في كل عام دراسي في كل برنامج

يعد هؤلاء الطلاب مؤهلين.

من برامج الجامعة الخاصة إلى الجامعات

الحكومية السورية مع مراعاة أن يكون

من السوريين أو من في حكمهم ولا يتجاوز

الثامنة والعشرين من العمر في عام الإيفاد

للماستر وأربعة وثلاثين عاماً للدكتوراه،

وكانت بيئت المسودة النهائية للمشروع

أن تحقق الشروط المحددة في اللائحة

التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات للقبول

في درجتي الماجستير والدكتوراه، وألا يقل

رسم الخدمات الجامعية السنوي عن الرسم

المحدد للطلاب العرب والأجانب القبوليين في

الاختصاص نفسه، على أن تترزم الجامعة

الخاصة بجمع المستلزمات البحثية

للمؤلف، ويلتزم المؤلف بالعمل في الجامعة

الخاصة المؤهدة مدة لا تقل عن ضعف مدة

الإيفاد.

ونصت المسودة: إنه إذا استنفك المؤلف عن

الدراسة أو أنهى علاقته بالجامعة يفصل من

الدراسة، كما يتم إيفاد الطالب للحصول على

درجتي الماجستير والدكتوراه ولا يجوز

الانكفاء بدرجة الماجستير فقط، ولا بحق

للمؤلف بعد حصوله على الشهادات المؤقتة

لأجلها العمل في جامعة حكومية أو خاصة

أو أي جهة عامة أخرى إلا بعد انتهاء التزامه

بخدمة الجامعة الخاصة التي أوفدها.

ويجوز للمؤسسة التعليمية الخاصة

التعاقد مع الطلاب المسجلين في مرحلتي

الماجستير والدكتوراه في الجامعات

الحكومية كمعيدين لديها للحصول على

المؤهل العلمي المطلوب، وفي هذه الحالة

يعد هؤلاء الطلاب مؤهلين.

وعن التزام المراجعين بتصحيح العيادة، ذكرت عبد اللطيف

أن هناك التزاماً بنسبة ٦٠ بالمئة، على حين إن البقية لا آتية

لمتابعتهم لعدم وجود قانون يجمع زواجهم، مضيفاً: ما يجعل

دورنا نوعياً من مخاطر الارتباط لحاملي الأمراض المعدية

والوراثية ومنها فقر الدم المنجلي أو التلاسيميا، وانتقالها

إلى الأطفال، مطالبة في حال عدم الانقصال إلى ضرورة إجراء

١٥٣,٦ مليون ليرة رسوم عقارية مستوفاة في حمص منذ بداية العام

دادوخ لـ«الوطن»: فهرسة ٤١٠ مناطق عقارية بالمدينة والريف

حمص- نبال ابراهيم

أعمال التحديد والتحرير فيها بسبب الممانعة الشديدة من قبل أهاليها وعلى الرغم من إجراء عدة محاولات وحوارات ولقاءات مع الأهالي بحضور الجهات الوصائية والمديريات ذات العلاقة والقضاء العقاري والتي جاءت بالفشل ولم تشر حتى تاريخه لرفض أهالي تلك المناطق تسجيل عقاراتهم وأراضهم الزراعية بأي اسم إلا باسمهم، مع العلم أن أعمال التحديد والتحرير تعود بالنفع عليهم من حيث إيجاد هوية للفقار متمثلة

بالصحيفة العقارية والخريطة المساحية للفقار وما

لذلك من منعدسات إيجابية على أصحابها وفي حال

مواصلة رفضهم وممانعتهم ستبقى تلك العقارات دون

هوية والأراضي غير محددة وغير محررة.

وأشار إلى أنه يوجد ٤ مكاتب توثيق عقاري في المدينة و٦

مكاتب فرعية بالريف، بالإضافة لوجود ٦ دوائر عقارية

في كل من المخرم وتلكش وشين والقصير والرسن

وتدمر، منوها بأن جميع هذه الدوائر الفرعية بالخدمة

وتقوم بأداء مهامها باستثناء دائرتي تدمر والرسن يتم

حالياً تقديم الخدمة العقارية إلى أهاليها في مبنى مديرية

حمص، مضيفاً: تم مؤخراً تأمين مقر للدائرة العقارية في

مدينة الرسن لإعادة تفعيل الخدمة العقارية فيها فور

الحصول على الموافقة من المديرية العامة، وبالنسبة

للدائرة العقارية في تدمر فقد تم تأمين جميع السجلات

العقارية وتم نقلها إلى مدينة حمص والمحافظة عليها

ريشما تتم إعادة تأهيل الدائرة وتفعيل الخدمة فيها.

وبين أنه ويهدف تبسيط الإجراءات أمام المواطنين تقوم

المديرية بتقديم خدمة الحصول على بيان قيد النفوس

والبان العائلي المتعلقين بالمعاملة العقارية حصراً من

إلى التسيرة الحالية المحددة ١٠ آلاف ليرة وهي أقل

مدوية السجل المدني، ويتم التعاون مع الإدارة العامة

والدوائر الفرعية من خلال شبكة البريد الإلكتروني

لتسفير السريعة في انجاز العمل والأمان للمعلومة

ولتوفير الوقت والجهد والمال على المواطن.

كشف مدير المصالح العقارية بحمص زوار دادوخ

لـ«الوطن»، أن مجموع قيمة الرسوم العقارية المستوفاة

في المديرية على اختلاف أنواعها (عقارية ومالية

وإعادة إعمار وغيرها) بلغت نحو ١٥٣,٦ مليون ليرة

سورية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تموز

الماضي.

وبين أن عدد العقود العقارية المؤتمتة والموثقة

لكافة مكاتب التوثيق العقاري على اختلاف أنواعها

في المديرية ١٢ ألف عقد، وبلغ عدد الطلبات والقيود

العقارية والتركات والمطابقات والسندات للمبائة ٧٩

ألف طلب وقيد، ووصل عدد التكاليف الفنية والمساحية

المنفذة إلى ما يزيد على ٩٠٠ تكليف، وصور محاضر

التحديد والتحرير والتسجيل نحو ٢٢٥ صورة، وبلغت

قيمة الرسوم الفنية المستوفاة أكثر من ٢١٦ ألف ليرة

سورية.

وأشار إلى أن المديرية قامت بفهرسة أكثر من ٤١٠

مناطق عقارية بالمدينة والريف، موضحاً أنه تم الانتهاء

من فهرسة مناطق حمص الست العقارية بالإضافة

إلى جميع قرى المركز التي تتبع لمديرية حمص والبالغ

عددها ١٣٧ قرية، كما تمت فهرسة كامل المناطق

العقارية التي تتبع لدائرتي المخرم وشين العقاريين

والبالغ عددها ما يزيد على ١١٦ قرية، إضافة لفهرسة

١٥٠ قرية ومنطقة عقارية أي بما يعادل

نحو ٩٠٪ من القرى التابعة لدائرتي تلكش والقصير،

وتتم حالياً العمل على فهرسة المناطق العقارية في كل

من دوائر الرسن وتدمر العقاريين.

وكشف دادوخ أن المديرية انتهت من إنجاز كافة أعمال

التحديد والتحرير لجميع المناطق العقارية في المحافظة

باستثناء أربع مناطق هي (حديبة- حاصو- جنكمرة-

عين القفط)، مبيناً أن المديرية لم تتمكن من القيام

أه حامل فيروس نقص المناعة المكتسبة وتم تحويله إلى

مركز العلاج في دمشق.

وفيما يخص شكوى بعض المراجعين حول ارتفاع تكاليف

التحاليل في المركز، بيّنت عبد اللطيف أن تكاليف التحاليل

الخبرية التي يتم إجراؤها في العيادة لا تغطي تكلفتها

الحقيقية، قائلة: إن تكلفة التحاليل المرتفعة سببها ارتفاع

تكاليف التحاليل عموماً والخبرية، قد ارتفعت

تدريجياً منذ افتتاح العيادة قبل نحو ١٢ عاماً حينها كانت

بحوالي ٢٥٠٠ ليرة، لتصل بعدها إلى ٥ آلاف ليرة، وصولاً

إلى التسيرة الحالية المحددة ١٠ آلاف ليرة وهي أقل

بمئات إلى أربع مرات من تكلفتها في المخابر الخاصة.

وتوّهت عبد اللطيف بأن تحاليل ما قبل الزواج ملزم بها كل

المقبلين على الارتباط إذ لا يمكن إجراء أي عقد زواج من

دونها وذلك حرصاً على السلامة الصحية بشكل عام.

وذكرت مديرة العيادة أنه وخلال الأشهر السبعة الأولى من

العام الحالي، تم تسجيل ٩٥٥ حالة اضطرابات دم وراثية

«شذوذات خضاب» منها فقر الدم المنجلي والتلاسيميا،

مقابل ٣٧٤ حالة تناظر زيم، على حين إنه تم تسجيل ٦٦

حالة التهاب كبد B وأحالات التهاب كبد C.

الخطينيان غيث وعلا، أكد، أنها سيستمران معاً مهما كانت

النتيجة، ونذكرنا خلال قيامهما بالفحوصات، أن الموت وحده

من يسفرق بينهما ولن تؤثر النتيجة في مستقبلهما.

لا ننصح حامل التهاب كبد C بالزواج

فحص وراثي للجنين لتحديد إذا ما كان حاملاً لمرض أبويه

أو مريضاً أو سليماً، فإن كان مريضاً ينصح بإجهاضه من

وجهة النظر الطبية لقلّة فرصته في الحياة.

وعن حقيقة تسجيل حالات إيدز في اللاذقية أكدت عبد

اللطيف أنه ومنذ افتتاح العيادة عام ٢٠٠٧ لم تسجل سوى

حالة إيدز واحدة لشاب سوري كان يقيم خارج البلد تبين



اللاذقية - عبير سمير محمود

كشفت مدير مركز عيادة ما قبل الزواج في اللاذقية الدكتورة

أفكار عبد اللطيف لـ«الوطن» عن مراجعة نحو ٤٩٨